

تاريخ الإرسال (2017/07/01). تاريخ قبول النشر (2017/07/19)

د. جميل حسن النجار^{*1}

¹ قسم المحاسبة - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين.

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: jamnajar10@hotmail.com

**مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة
الأرباح بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس
المال والقيمة السوقية
دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين**

الملخص:

هدفت الدراسة الى بيان مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح ومن ثم اختبار مدى تأثير الاحتياطات السرية على كل من الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية. وقد طبقت الدراسة على عينة من (6) شركات من شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة 2010-2016م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح بالاعتماد على المبالغة في قيمة المخصصات والاحتياطات الفنية التي تقوم بتكوينها. وأن هنالك تأثير للمبالغة في احتياطي تدني القيمة واحتياطي عقود التأمين على كل من الملاءة المالية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

كلمات مفتاحية:

الاحتياطات السرية، إدارة الأرباح، كفاية رأس المال، القيمة السوقية.

The Extent of Use of Hidden Reserves As a Tool For Profit Management With a View to Influencing The Capital Adequacy Ratio and The Market Value

Abstract

The study aims to indicate the extent of using hidden reserves as a tool for profit management, and then test the extent to which hidden reserves affect both solvency measured by capital adequacy ratio, and the market value. The study was applied on a sample of (6) insurance companies listed at the Palestinian Exchange during the period 2010-2016. In order to achieve the study objectives, simple, multiple regression analysis and path analysis were used to clarify the relationship between the study variables. The results of the study show that the insurance companies listed on the Palestine Exchange exercise profit management depending on exaggerating the value of the provisions and the technical reserves they create. Also, the exaggeration of provisions' low value and insurance contracts reserves has an impact on solvency and market value of insurance companies listed at the Palestinian Exchange.

Keywords:

Hidden reserves, Profit management, Capital adequacy, Market Value.

1- المقدمة:

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية الهامة داخل أي دولة والتي يتوقع منها أن تساهم بدور هام داخل الاقتصاد، حيث تعمل شركات التأمين على تحفيز النشاط الاقتصادي، وحشد المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار، ومن ثم المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي، وكذلك تعمل على تحقيق ادخارات كبيرة تدعم العملية الاستثمارية وتساهم في توفير التمويل اللازم لها عن طريق توظيف تلك المدخرات في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات) (شريقي و محمد، 2008).

وقد تطور نشاط شركات التأمين وانتشر بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمراريتها، هذا أدى إلى اهتمام كافة مستخدمي التقارير المالية بالبيانات المالية الصادرة عن شركات التأمين ومدى تمثيلها لحقيقة واقع تلك الشركات (قمامي، 2015).

وتتميز شركات التأمين باحتفاظها بمجموعة متنوعة من الاحتياطات والمخصصات الفنية منها ما هو مرتبط بمواجهة التزامات مستقبلية متوقعة، والبعض الآخر مرتبط باحتمال تدني قيم أصولها، ولكن وبسبب أن تكوين غالبية تلك الاحتياطات والمخصصات الفنية يعتمد على خبرات وتوقعات الإدارة، وبالتالي فإن المبالغة في قيمة تلك الاحتياطات والمخصصات يقود لا محال إلى ظهور الاحتياطات السرية، فوفقاً لـ (Nobes and Parker, 2008) فإن الاحتياطات السرية تتواجد وبشكل ملحوظ عادة لدى البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية .

من جانب آخر فإن احتفاظ منشآت الأعمال وخاصة شركات التأمين بالاحتياطات السرية يؤثر على الحيادية والموثوقية في المعلومات المالية المنشورة من قبل تلك الشركات، وبالتالي عدم اعتماد مستخدمي التقارير المالية على البيانات المالية المنشورة (Ghosh, 2010) ، وأن الكثير من الدراسات (Bornemann et al., 2012 ؛ Tabassum et al., 2013) قد تناولت المبالغة في قيمة الاحتياطات والمخصصات كإحدى طرق إدارة الأرباح .

لذا فقد تستغل الإدارة الاحتياطات والمخصصات الفنية إما لتخفيض أرباحها بغرض التهرب الضريبي ، أو زيادتها بغرض زيادة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، ومع ذلك فهناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة لتبني مثل هذا السلوك والذي يعرف بإدارة الأرباح والذي تسعى من خلاله الإدارة إلى إحداث تحسين صوري غير حقيقي، إما في ربحيتها أو في مركزها المالي، وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في أساليب التدقيق الخارجي أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية، حيث تتيح المعايير المحاسبية لمنشآت الأعمال بدائل يمكن إتباعها في مجالات القياس والإفصاح المتبعة في القوائم المالية، مما يؤثر سلباً على نوعية الأرقام التي تظهرها تلك القوائم سواء بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي و من ثم على مصداقية النسب المالية و بالتالي انعدام الشفافية و مصداقية المعلومات المحاسبية (Karim et al., 2016) .

1.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر قطاع شركات التأمين من القطاعات المالية الهامة، حيث يعمل في فلسطين (9) شركات تأمين مرخصة، ومدرج منها في بورصة فلسطين (7) شركات فقط، وقد حقق قطاع شركات التأمين في فلسطين نمواً متواصلاً خلال السنوات الأخيرة، فقد

سجل هذا القطاع نمواً خلال العام 2016 عن سابقه، بلغ حوالي (18.7%)، وقد بلغت اجمالي المحفظة التأمينية تقريبا (196) مليون دولار في نهاية العام 2016م (هيئة سوق رأس المال الفلسطيني، 2016). وقد سمح قانون التأمين في فلسطين رقم (20) للعام 2005 لشركات التأمين بتكوين مجموعة من الاحتياطات والمخصصات الفنية التي تعتمد في تكوينها على الخبرات والتقدير والتنبؤ والتحليل، وبالتالي هناك احتمال للمبالغة في قيمة تلك الاحتياطات والمخصصات الفنية وبالتالي إمكانية استغلالها كأداة من أدوات إدارة الأرباح بهدف التأثير على جوانب متعددة، حيث أظهرت دراسة (النجار، 2014م) أن شركات التأمين في فلسطين تقوم بالمبالغة في تكوين المخصصات الاحتياطات الفنية، ومن ثم تتراكم الاحتياطات السرية لدى هذه الشركات، وكذلك توصلت دراسة (النجار، 2016) أن غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لديها أصول غير ملموسة غير ظاهرة في القوائم المالية المنشورة، وهذا يؤدي الى وجود احتياطات سرية ناتجة عن تخفيض القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها السوقية، وتأتي دراسة الباحث لتحديد مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح من قبل شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين وذلك بهدف التأثير على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية للشركة.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية

السؤال الرئيس الأول:

هل يوجد تأثير لاستخدام الاحتياطات السرية على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن تجزأة السؤال الرئيس الأول الى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير للمبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
- هل يوجد تأثير للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
- هل يوجد تأثير للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

السؤال الرئيس الثاني:

هل يوجد تأثير لاستخدام الاحتياطات السرية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن تجزأة السؤال الرئيس الثاني الى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد تأثير للمبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
- هل يوجد تأثير للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
- هل يوجد تأثير للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

السؤال الرئيس الثالث:

هل يختلف تأثير استخدام الاحتياطات السرية على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية للشركة باختلاف البيانات العامة للشركة (عمر الشركة ، القيمة الدفترية للأصول)

1.2 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها تربط بين استخدام الاحتياطات السرية كأحدى أدوات إدارة الأرباح وكل من نسبة كفاية رأس المال، والقيمة السوقية للشركة. كما سيتم من خلال هذه الدراسة تحديد الآثار المترتبة على استخدام الاحتياطات السرية سواء كان ذلك على نسبة كفاية رأس المال أو القيمة السوقية للشركة.

الأهمية التطبيقية:

1. يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تساعد طوائف متعددة من مستخدمي القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات، خاصة متخذي القرارات الاستثمارية، وإدارات الشركات الفلسطينية مما يزيد من فعالية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
2. يمكن لنتائج هذه الدراسة الاستفادة منها من قبل الجهات الرقابية الحكومية وخاصة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني كونها الجهة المخولة قانونياً بمراقبة نشاط شركات التأمين في فلسطين.
3. تستمد الدراسة أهميتها أيضاً كونها الدراسة الأولى في فلسطين (على حد علم الباحث) التي تناقش أثر استخدام الاحتياطات السرية على القيمة السوقية للشركة وذلك بالاعتماد على بيانات حقيقية منشورة في التقارير المالية الدورية، وبالتالي يمكن أن تستند على نتائجها دراسات مستقبلية.

1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مدى استخدام الاحتياطات السرية من قبل شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
2. اختبار تأثير استخدام الاحتياطات السرية على نسبة كفاية رأس المال لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
3. بيان أثر استخدام الاحتياطات السرية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
4. اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الاحتياطات السرية على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية باختلاف كل من عمر الشركة والقيمة الدفترية للأصول.
5. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة والتي يمكن أن تستفيد منها إدارة الشركات والمستثمرين والجمهور بشكل عام.
6. فتح المجال أما الدراسات والأبحاث الأخرى، وذلك لقلّة الدراسات في هذا المجال على المستوى المحلي في فلسطين.

1.4 فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى

H0.1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الاحتياطات السرية على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

H0.1.1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

H0.1.2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

H0.1.3 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثانية

H0.2 لا يوجد أثر لاستخدام الاحتياطات السرية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

ويمكن تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

H0.2.1 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

H0.2.2 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

H0.2.3 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة

H0.3 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال تعزى إلى (عمر الشركة والقيمة الدفترية للأصول)

1.5. متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة وطريقة احتسابها

المتغير	تعريفه	طريقة احتسابه
المتغير المستقل (X1)	المبالغة في الاهلاك	$1 = \text{العمر الإنتاجي للأصل وفقاً للشركة محل الدراسة} \div \text{العمر الإنتاجي للأصل وفقاً لنصوص قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم 8 لسنة 2011}$
(X2)	المبالغة في احتياطات عقود التأمين	$= \text{رصيد احتياطي عقود التأمين في نهاية العام} - \text{رصيد احتياطي عقود التأمين في بداية العام} \div \text{رصيد احتياطي عقود التأمين في بداية العام}$
(X3)	المبالغة في مخصصات تدني القيمة	$1 = \text{إجمالي الاسترداد خلال العام} \div \text{رصيد مخصص تدني القيمة أول السنة}$
(Y1)	القيمة السوقية للشركة	$= \text{سعر الإغلاق لسهم الشركة} \times \text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال العام}$
(Y2)	نسبة كفاية رأس المال	$= \text{رأس المال المدفوع} \div \text{إجمالي القيمة الدفترية لأصول الشركة}$

1.6 حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي: اختبرت هذه الدراسة الأثر المتوقع للاحتياطات السرية على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
2. الحد المكاني: طبقت هذه الدراسة على شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
3. الحد الزمني: استخدمت الدراسة البيانات المالية المستخرجة من التقارير المالية المنشورة في الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2016م.

2. الاطار النظري

2.1 مفهوم الاحتياطات والغاية منها

يشير مصطلح الاحتياطي الى المبلغ الذي يقتطع من صافي الربح لمقابلة غرض محدد أو تحقيق هدف تسعى اليه منشأة الأعمال، ويرى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أن لفظ الاحتياطي يستخدم للدلالة على المبالغ التي تحتجز من الأرباح الصافية لمقابلة أغراض معينة أو تحقيق أهداف محددة (عبد الله، 2017، ص.157). وتسعى منشآت الأعمال عند تكوين الاحتياطات لتحقيق عدة أهداف منها: (أحمد، 2013)

1. تقوية المركز المالي للشركة وتدعيم رأس المال.
2. ايجاد ضمانات إضافية لدائني الشركة.
3. امكانية استبدال الموجودات الثابتة بموجودات أخرى جديدة.
4. تسوية الأرباح الموزعة سنوياً.
5. تسديد القروض طويلة الأجل مثل قروض السندات.

2.2 الاحتياطات السرية

تعرف الاحتياطات السرية بأنها احتياطات غير معلنة، وبالتالي فهي احتياطات لا تظهر بالدفاتر ولكن يمكن استنتاجها عن طريق مجموعة من الأدلة والقرائن (الرفاعي و خضر، 2010، ص281)، وتعرف أيضاً بأنها الاحتياطات التي لا تظهر في الميزانية، ولا يظهر لها حساب بالدفاتر، وهي تنشأ عن اتباع أسلوب محاسبي يتنافى مع المبادئ المحاسبية مثل المغالاة في الإهلاك، وتقدير البضاعة بأقل من قيمتها أو اظهار الالتزامات بأعلى من قيمتها (عبد الله، 2017، ص.157)، وقد عرف (عوض وآخرون، 2015، ص.227) الاحتياطات السرية بأنها الاحتياطات غير المعلنة التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية، كما عرفت دراسة (Bornemann, et al., 2012) الاحتياطات السرية بأنها "تلك الاحتياطات التي يتم تكوينها من خلال تقليل قيم الأصول، ولا ترتبط بالمخاطر الكامنة في الأصول التي تبني عليها. ويعرف (Leung and Zhao., 2001, p 45) الاحتياطات السرية بأنها أرباح غير معلنة تحققت بواسطة زيادة الخصوم المعلنة من خلال زيادة النفقات أو تقليل الأصول المعلنة من خلال تخفيض المعلن من الإيرادات.

2.3 أهداف تكوين الاحتياطات السرية

تسعى منشآت الأعمال لتكوين الاحتياطات السرية لتحقيق الأهداف التالية: (Tahir et al., 2010)

1. إخفاء بعض الأرباح عن عيون المساهمين وخاصة في ظل وجود فريق من المساهمين يخشى ولا يحرص على مستقبل الشركة ويمنع في تكوين احتياطات عامة أو خاصة تحقيقاً لمصلحة عاجلة هي الحصول على أرباح كثيرة أو السعي إلى بيع الأسهم بثمان مرتفع.
2. التهرب من دفع الضرائب على الأرباح الحقيقية.

3. عدم اطلاع المنافسين على حقيقة وضع الشركة المالي الأمر الذي يقلل من حدة المزامنة.

4. يمكن أن تكون الغاية منه التلاعب في مالية الشركة من قبل مجلس الادارة بحيث إذا قلت الأرباح الموزعة ينخفض سعر السهم في السوق، ويميل بعض المساهمين إلى بيع أسهمهم خوفاً من هبوط متزايد الأمر الذي يشجع أعضاء مجلس الإدارة على شراء هذه الأسهم وأخذ ما يصيبها من الأرباح السرية لأنفسهم.

ويمكن التمييز بين نوعين من الاحتياطات السرية: (عبدالله ، 2009 ؛ Ragini, 2012 ؛ Krstić and Đorđević, 2010 ؛ Penman, 2009 ؛

أولاً: الاحتياطات السرية غير المقصودة: وهي الاحتياطات التي لا تكون الإدارة سبباً في تكوينها ولكن تنشأ نتيجة للظروف المحيطة بالمنشأة مثل: استمرار منشآت الأعمال في استغلال أصولها الثابتة بعد اهلاكها دفترياً، والتضخم الذي يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لأصول المنشأة، بالإضافة الى معالجة المصاريف الرأسمالية على أنها مصاريف إيرادية، وعدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة.

ثانياً: الاحتياطات السرية المقصودة: وهي الاحتياطات التي تكون الإدارة سبباً في تكوينها مثل: المغالاة عمدًا في نسبة الإهلاك، وتضخيم قيم الالتزامات والمبالغ في قيمة الاحتياطات والمخصصات.

2.4 مزايا وعيوب تكوين الاحتياطات السرية

هناك مجموعة من المزايا والعيوب لتكوين الاحتياطات السرية بالنسبة لمنشآت الأعمال:

أولاً: مزايا الاحتياطات السرية: يمكن للاحتياطات السرية أن تحقق مجموعة من المزايا لمنشآت الأعمال منها: (Nisha, 2016 ؛ عوض وآخرون 2015)

1. دعم المركز المالي للمنشأة وبالتالي القدرة على مواجهة أي أزمات مالية والظروف غير المتوقعة التي يمكن أن تمر بها منشأة الأعمال.

2. يمكن استخدام هذه الاحتياطات للمحافظة على نسبة توزيعات أرباح ثابتة عبر السنوات.

3. انسجام تكوين الاحتياطات مع نصوص المعايير والمبادئ المحاسبية وخاصة مبدأ الحيطة والحذر.

4. يمكن للاحتياطات السرية أن تحافظ على ثقة الجمهور.

5. تخفيض أثر المخاطر النظامية التي يمكن أن تتعرض لها منشآت الأعمال.

6. يمكن أن تساعد على تحقيق نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال.

7. تعمل الاحتياطات السرية على تجنب صافي الدخل السالب.

ثانياً: عيوب الاحتياطات السرية

هناك عدة عيوب للاحتياطات السرية منها: (عبدالله، 2009؛ Karim et al., 2016؛ Healy & Wahlen, 1999)

1. تظهر الميزانية العمومية ونتيجة الأعمال السنوية بصورة لا تعكس المركز المالي بشكل عادل وبالتالي الحاق الضرر بمستخدمي البيانات المنشورة وخاصة من خارج المنشأة.
2. تعطي للإدارة فرصة كبيرة للقيام بإدارة الأرباح.
3. أصبح وجود الاحتياطات السرية يمثل مصدراً لتضارب المصالح بين الإدارة والملاك.
3. قد تستخدم الإدارة الاحتياطات السرية لتغطية خسارة ناتجة عن سوء إدارة المنشأة، بالإضافة الى احتمال سوء استخدامه وخاصة في ظل ضعف نظام الرقابة الداخلية.
4. أن هذ الاحتياطات تجعل حسابات التكاليف لا تمثل التكلفة الحقيقية تمثيلاً صحيحاً بسبب زيادة المصاريف مثل الإهلاك.
5. يمكن استخدام الاحتياطات السرية من قبل الإدارة للتغطية على عنصر عدم الكفاءة والفعالية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
6. يعيق ممارسات إعداد التقارير المالية بدرجة تمتاز بمزيد من الشفافية.

2.5 طرق تكوين الاحتياطات السرية

يمكن تكوين الاحتياطات بإحدى الطرق التالية:

أولاً: اظهر الأصول بأقل من قيمتها الحقيقية، ويمكن أن يتم ذلك بإحدى الأساليب التالية: (عبدالله، 2009؛ النجار، 2016؛ المريني وآخرون، 2015)

1. إدارة الاستحقاق والذي يعتمد على التقديرات عند الاختيار بين البدائل المتاحة.
2. الخلط بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة النفقات الرأسمالية باعتبارها نفقات إيرادية.
3. المغالاة في تقدير أقساط الإهلاك وبالتالي إهلاك الأصول قبل انتهاء عمرها الانتاجي.
4. المغالاة في مخصصات الأصول المتداولة.
5. تخفيض قيم المخزون السلعي واستثمارات الأوراق المالية عن قيمتها الحقيقية.
6. إهلاك النفقات الإيرادية المؤجلة في فترة حدوثها بدلاً من ظهورها كأصل في الميزانية تستفيد من خدماته لعدة فترات محاسبية.
7. عدم الاعتراف بالأصول غير الملموسة في حال حدوثها عبر السنوات.
8. زيادة القيمة السوقية الاستبدالية للأصول الثابتة عن قيمتها الدفترية نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنفود.

ثانياً: اظهر الالتزامات بأكثر من قيمتها الحقيقية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال: (عوض وآخرون، 2015).

1. المغالاة في تقدير الالتزامات وذلك عن طريق تضخيم قيم الالتزامات المتوقعة، وبالتالي يتم تكوين مخصصات مبالغ فيها. وهذه الحالة تؤدي الى نشوء احتياطات سرية بمقدار القيمة المبالغ بها في الالتزامات.

2. عدم ترحيل أرصدة المخصصات التي استنفذت أغراضها إلى الاحتياطات، ومن ثم يجب أن تظهر ضمن حقوق الملكية.

ويرى (Schmidt & Barhler, 2014) أن ظهور الاحتياطات السرية يعود الى سببين:

1. أن معايير التقارير المالية (IFRS) تتضمن إجراءات ملزمة تتسبب في وجود الاحتياطات فمعايير التقارير المالية تمنع الاعتراف بالشهرة وباقي الأصول غير الملموسة في حالة ظهور تلك الأصول مع مرور الزمن أثناء فترة عمل المنشأة حيث أن تلك الأصول لا تظهر الا في حالتي الشراء والاندماج، وكذلك فان عملية قياس الأصول والالتزامات تعتمد على معايير لا تسمح استخدم القيمة العادلة.

2. أن معايير التقارير المالية سمحت بحيز من التقديرات في القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية.

في المقابل يضيف (مطر، 2010 ؛ العبدالله والحسناوي، 2006 ؛ McKee, 2005 ؛ Perols & Lougee, 2011) أساليب أخرى لتكوين الاحتياطات السرية وجميعها تدخل ضمن إدارة الأرباح منها: تمهيد الدخل، المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية، القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش والاحتيال، واتباع أسلوب الاختيار الانتقائي من بين السياسات المحاسبية المسموح بها.

وسيقوم الباحث باختبار مدى استخدام الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإهلاك، المبالغة في مخصصات تدني القيمة، والمبالغة في احتياطي عقود تأمين وتشمل احتياطي تعويضات تحت التسوية واحتياطي الأخطار السارية واحتياطي ادعاءات غير مبلغ عنها.

2.6 الاحتياطات الفنية لدى شركات التأمين في فلسطين من الناحية القانونية.

وفقاً لقانون التأمين رقم (20) لعام 2005، فان هيئة سوق رأس المال هي الجهة المسؤولة عن تنظيم أعمال شركات التأمين في فلسطين، وقد منح القانون هيئة سوق رأس المال صلاحيات للقيام بذلك الدور، ومن تلك الصلاحيات منح جواز قيام شركات التأمين لممارسة أعمال التأمين والرقابة على عمليات التأمين.

وقد نصت المادة (5) من قانون التأمين في فلسطين على قيام هيئة سوق رأس المال بوضع أسس احتساب الالتزامات التأمينية والاحتياطات الفنية المقابلة لها وتحديد طريقة تقييم أصول الشركة وطبيعة وتوزيع الأصول المقابلة للالتزامات التأمينية، وكذلك وضع تعليمات لتحديد قيمة هامش الملاءة والمبلغ الأدنى للضمان وطرق وأساليب احتسابهما، واعتماد نماذج وشروط وإجراءات إصدار شهادات الملاءة. (قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لعام 2005)

وقد أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني القرار رقم (131) لسنة 2005 وحدد بموجبه أنواع الاحتياطات الفنية لشركات التأمين كالتالي:

1. احتياطي الأخطار السارية (الأقساط غير المكتسبة): تحتسب الأقساط غير المكتسبة لأعمال التأمينات العامة (عدا تأمينات الحياة) على أساس عدد الأيام المتبقية من وثيقة التأمين بعد تاريخ البيانات المالية.
2. احتياطي ادعاءات تحت التسوية: يتم تحديد احتياطي الإدعاءات تحت التسوية بناءً على تقارير الخبراء والمحامين وخبرة الشركة وتقديراتها بتحديد قيمة التكاليف الإجمالية المتوقعة لكل ادعاء على حده.
3. احتياطي الإدعاءات غير المبلغ عنها: وهو الاحتياطي الذي يجب على الشركة رصده والاحتفاظ به لتغطية القيمة الإجمالية للتكاليف المتوقعة التي قد تترتب نتيجة أحداث وقعت قبل نهاية السنة ولم يتم التبليغ عنها.
4. الإحتياطي الحسابي: وهو الإحتياطي الذي يجب على الشركة رصده والاحتفاظ به لتغطية الالتزامات المالية المستقبلية الناشئة عن وثائق تأمينات الحياة ، ويحتسب الإحتياطي الحسابي وفقاً للمفاهيم والأسس الإكتوارية المتعارف عليها.
5. احتياطي الأخطار الكارثية: وتعتبر هذه احتياطات مرتبطة بالتزامات محتملة الوقوع في المستقبل، ويتم تكوينها بناءً على خبرة الشركة وأسس ومعايير اكتوارية وهو الاحتياطي الذي ينبغي على الشركة رصده والاحتفاظ به لتغطية خسائر قد تنتج عن حوادث جسيمة ناتجة عن أخطار غير مألوفة أو أخطار يصعب تحديد تكرار وقوعها إحصائياً مثل الكوارث الطبيعية، ويحتسب بناءً على خبرة الشركة وتقديراتها.

3. الدراسات السابقة

بمراجعة أدبيات الدراسة تبين وجود شح في الدراسات التي تناولت الاحتياطات السرية لدى منشآت الأعمال والآثار المترتبة عليها، وأن هناك بعض الدراسات تناولت الاحتياطات السرية كإحدى وسائل إدارة الأرباح، لذلك تم القيام بتقسيم الدراسات السابقة الى مجموعتين الأولى التي تناولت البحث في الاحتياطات السرية والآثار المترتبة عليها، الثانية التي تناولت الاحتياطات السرية كإحدى وسائل إدارة الأرباح.

بالنسبة لمدى قيام منشآت الأعمال بتكوين الاحتياطات السرية قام (Freda Hui, 2014) بدراسة الاحتياطات السرية لدى البنوك في الفترة ما بين 1967-1995 حيث ركزت الدراسة على اجراء مقارنة على بنك HSBC خلال تلك الفترة التي سمح للبنك بتكوين الاحتياطات السرية والفترة التي طلب من البنك فيها الإفصاح عن الاحتياطات السرية المكونة لديه وإلغاء تكوينها، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج منها: أن الاحتياطات السرية أكثر انتشاراً لدى المصارف، وأن الاحتياطات السرية تتكون عادة من مزيج مكون من قيم أقل للأصول وقيم مبالغ بها للالتزامات، وأنه يحتفظ بالاحتياطات السرية كشكل من أشكال التنظيم الذاتي التي تساعد على ضمان استقرار البنوك الفردية والنظم المصرفية. وفي دراسة لـ (السعدون، 1987) والتي هدفت الى التعرف على الاحتياطات السرية في الشركات العراقية وتحديد موقف المشرع القانوني منها، فقد توصلت هذه الدراسة الى أن أسباب أو عوامل نشوء الاحتياطات السرية جزء منها خارج عن سيطرة الإدارة، وعليه ليس للإدارة إمكانية منعه مثل الاحتياطات

السرية الناتجة عن التضخم أو بسبب تسجيل الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية، وأن تلك الاحتياطات لم يكن الهدف منها التهرب من دفع الضريبة بل انسجماً وتطبيقاً لمتطلبات مهنية فرضتها المبادئ والمعايير المحاسبية.

وفي دراسة لـ (Barhler & Schmidt, 2014) والتي هدفت إلى بيان مدى الاحتفاظ بالاحتياطات السرية ضمن معايير التقارير المالية والتي طبقت على عينة قوامها (1420) من الشركات الأوروبية غير المالية خلال الفترة من 2004-2010 وقد أظهرت نتائج الدراسة أن كافة الشركات ضمن عينة الدراسة أظهرت احتياطات سرية في قوائمها المالية، وقد اختلفت درجة الاحتياطات السرية باختلاف بنود القوائم المالية حيث تعود غالبية تلك الاحتياطات إلى طرق تقييم المخزون. وقد قام (Bornemann etal, 2012) بدراسة هدفت لتحديد مدى استغلال البنوك الألمانية لصلاحيات تكوين الاحتياطات تطبيقاً لنصوص القسم رقم F340 من القانون التجاري الألماني، وهل استغلت إدارة الشركات تكوين الاحتياطات من أجل إدارة الأرباح، وقد طبقت الدراسة على (3643) من البنوك التجارية الألمانية خلال الفترة ما بين 1995-2009م. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن إدارة البنوك استغلت نصوص القانون لتجنب حدوث أرباح سلبية، ولتجنب حدوث تراجع في صافي الربح السنوي مقارنة بأرباح السنة السابقة، وكذلك تجنب حدوث تراجع في أرباح البنك عن متوسط الأرباح للقطاع، وكذلك تقليل الفروقات والتذبذبات في أرباح البنك، وكل ذلك يدخل في إطار إدارة الأرباح.

وقد قام (عوض وآخرون، 2015) باختبار أثر كل من الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والمحولة للاحتياطي الرأسمالي على نسبة كفاية رأس المال في البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وقد طبقت الدراسة على (14) بنكاً من البنوك المصرية خلال الفترة من 2009-2014، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاحتياطات السرية المكونة نتيجة المغالاة في أقساط الإهلاك ونسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. وكذلك قام (Nisha, 2016) بدراسة هدفت إلى تحديد الآثار المترتبة على وجود الاحتياطات السرية، حيث توصلت الدراسة إلى أن احتفاظ منشآت الأعمال بالاحتياطات السرية يؤدي إلى ظهور تضارب في المصالح بين الإدارة المساهمين والعاملين.

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت الاحتياطات السرية كإحدى وسائل إدارة الأرباح، فقد قام العديد من المؤلفين بإجراء دراسات مستفيضة، حيث قام (شاهين، 2011) بدراسة هدفت إلى البحث عن مدى ممارسة إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في فلسطين والمخاطر التي تنطوي عليها من خلال التعرف على طبيعة تلك العمليات ومؤشراتها والأساليب المتبعة في ممارستها والآثار المترتبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة قيام إدارة المصارف في فلسطين بممارسة إدارة الأرباح بدرجة كبيرة خلال سنوات الدراسة، وقد تفاوت تركيزها ومدتها بين تلك المصارف، وأشارت الدراسة إلى خطورة هذه الظاهرة على الأداء المصرفي ومصادقية التقارير المالية المنشورة وافتقارها لخصائص الجودة مما يؤثر على قرارات مستخدمي تلك التقارير.

وفي دراسة (فريد، 2014) والتي هدفت إلى بيان أثر ممارسات المحاسبة الإحتيالية التي تعتمد على التلاعب بمحاسبة الإستحقاق على المركز المالي للشركة، حيث عملت على قياس أثر أساليب المحاسبة الإحتيالية كمتغير مستقل وبيان علاقتها بسياسة توزيع الأرباح كمتغير تابع باستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة كنسبة السيولة والأرباح المحتجزة وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق دبي المالي خلال الفترة من عام 2004 - 2008، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسة المحاسبة الإحتيالية والأرباح المحتجزة، وأن الشركات التي مارست هذه المحاسبة قامت بالإعلان عن

توزيعات نقدية لهذه الأرباح في حين أظهرت الدراسة أن متغير السيولة كان له دلالة سلبية في نموذج الدراسة مما يشير إلى أن الأرباح المعلن عنها لا يقابلها سيولة، الأمر الذي يعزز فرضية ممارسة الشركات للمحاسبة الإحتيالية، مما يهدد المركز المالي للشركات.

وقد قام كل من (Abdel-Azim & Ibrahim,2014) بدراسة أثر التكلفة التاريخية على إدارة الأرباح الحقيقية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين محاسبة التكلفة التاريخية وإدارة الأرباح ، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (71) شركة من الشركات غير المالية التي تعتبر أكثر نشاطاً في البورصة المصرية خلال الفترة 2004-2010، وقد توصلت الدراسة إلى أن المديرين في بيئة الأعمال المصرية يستغلون محاسبة التكلفة التاريخية من أجل إدارة الأرباح الحقيقية إلى حد ما، وأن المديرين يميلون إلى تغيير الأرباح السالبة باستخدام محاسبة التكلفة التاريخية لتحقيق تجانس الدخل.

وفي دراسة لـ(رمضان، 2013) والتي هدفت إلى بيان تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح من واقع السوق الأردنية، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية بين عامي 2000-2011م، واستخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الاحتمالي للبيانات الثنائية، ونموذج جونز المعدل لعام 1991 لحساب المستحقات الاختيارية بدلاً لنزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر في ميل الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح، بحيث أن زيادة حجم الشركة يزيد من احتمالية ممارسة إدارة الأرباح بنسبة (99.92%) في الشركات الصناعية الأردنية. كذلك خلصت الدراسة إلى أن الشركات كبيرة الحجم أكثر ميلاً نحو ممارسة إدارة الأرباح من الشركات صغيرة الحجم. وأن كفاءة الإدارة ترتبط بعلاقة عكسية مع ممارسات إدارة الأرباح، بحيث إنه كلما زادت كفاءة الإدارة، انخفضت نزعة الإدارة نحو ممارسة إدارة الأرباح.

وقد قام (الداعور وعابد ، 2009) بدراسة هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغير في السياسات المحاسبية بغرض إدارة المكاسب على أسعار أسهم الشركات المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حيث تم اختبار الشركات التي ارتفعت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها والبالغة (14) شركة مقارنة مع الشركات التي انخفضت أسعار أسهمها عن سعر إصدارها بعدد (8) شركات ، ومن خلال استخدام الأساليب الإحصائية اللازمة وتحليل البيانات تبين أن إدارة المكاسب كان لها تأثيراً معنوياً على أسعار الأسهم مما يشير إلى أن إتباع سياسات محاسبية متغيرة كان لها تأثيراً على استقرار الدخل بدوافع تحقيق مصلحة الإدارة بالإضافة إلى الدوافع الضريبية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة الإفصاح وتبني إستراتيجية واضحة لدى الشركات في إدارة المكاسب لغرض تحقيق الاستقرار لأسعار الأسهم بصورة شفافة في السوق المالي.

وقد توصلت دراسة (Athanhaskon & Walker,2009) إلى أن الإدارة تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة لإبلاغ مستخدمي البيانات المالية المنشورة بتوقعاتها الخاصة عن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتي على ضوئها يتم تحديد القيمة السوقية المتوقعة للشركة. في المقابل توصلت دراسة (Makee,2005) بأن الإدارة بممارستها لتمهيد الدخل تسعى إلى تقليص حجم التقلبات التي تحدث في الربح الدوري من أجل تقليص عنصر المخاطرة المحيط بفرص تحقيق تلك الأرباح في المستقبل وبما يوفر لأرباح الشركة سمة الاستمرارية التي تنعكس بالإيجاب على جودة تلك الأرباح ومن ثم على سعر سهمها في السوق المالي وقد توصلت عدة دراسات (أبو عجيلة وعماد، 2007) و (مرعي، 2002) و (Reitenga & Tearnny,2003) و (Anony,M. 2007) بأن ممارسة المديرين التنفيذيين لإدارة الأرباح تتم في نطاق سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية وذلك في نطاق علاقة

الوكالة التي تنشأ بينهم وبين ملاك الشركة والتي بموجبها يتم تضمين عقودهم شروطاً تربط المزايا العينية والمادية التي يحصلون عليها بأداء الشركة. من هنا ويقصد تحقيق التحسين المستهدف في هذا الأداء يمارسون إدارة الأرباح من أجل الوصول بالربح الدفترى إلى الربح المستهدف في الظروف التي تستدعي ذلك مثل زيادة العمولة السنوية التي يتقاضونها أو تعظيم قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند انتهاء أو إنهاء عقودهم مع الشركة أو حتى في الحالات التي يطمحون فيها إلى اكتساب العضوية في مجلس الإدارة.

وقد هدفت دراسة لـ (Tabassum et al., 2013) إلى بيان أثر إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركات في باكستان، وقد طبقت الدراسة على قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة من 2004 - 2011م، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، وجود علاقة سلبية قوية بين كل من أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية والأداء المستقبلي للشركة، وأن المديرين يستهدفون من التلاعب بالأرباح تحقيق تجانس الدخل وأن التلاعب بالأرباح سيكون له أثراً سلباً على أداء الشركات .

وقد توصلت دراسة (Abed & Swaidan, 2012) بأن تفعيل نظم الحاكمية في تلك الشركات وبما تتضمنه تلك النظم من قواعد وشروط تدعم دور الأعضاء المستقلين في مجالس الإدارة وكذلك فإن دور لجان التدقيق هو توفير بيئة مناسبة للحد من الممارسات المبالغ فيها في إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين، وفي نفس السياق توصلت دراسة (Chen, et al, 2011) بأن مدققي الحسابات الخارجيين يجب أن يتحملوا دوراً هاماً في هذا المجال وذلك من خلال مراعاتهم لسلوكيات وأخلاقيات المهنة وكذلك تطبيق المعايير الخاصة بجودة التدقيق الكفيلة بالكشف عن أحداث الغش والاحتيال التي قد يمارسها بعض المديرين التنفيذيين مع التأكد من تطبيق العقوبات الرادعة على المدقق الذي لا يبذل العناية المهنية الواجبة للكشف عن تلك الأحداث.

ما يميز الدراسة الحالية

بمراجعة الباحث لأدبيات الدراسة المنشورة حول الموضوع تبين أنها قليلة جداً سواء كانت الدراسات العربية أو الأجنبية، فقليل هي الدراسات التي تناولت موضوع الاحتياطات السرية سواء من حيث مدى تكوينها أو الأثر المتوقع لوجود تلك الاحتياطات، وما يميز هذه الدراسة أيضاً هو أنها تعتبر الأولى - على حد علم الباحث - التي يتم إجرائها وتحاكي البيئة الفلسطينية وتطبيقها على شركات التأمين التي يسمح لها وفقاً لقانون التأمين في فلسطين رقم (20) لعام 2005 بتكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لتختبر الأثر المتوقع للاحتفاظ بالاحتياطات السرية (المبالغة في الإهلاكات - المبالغة في احتياطي عقود التأمين، المبالغة في مخصصات تدني القيمة) على كل من الملاءة المالية والقيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

4. الدراسة التطبيقية

4.1 منهجية الدراسة

لإختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدم الباحث منهجية متعارف تقوم على الوصف ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة من قبل شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة وجمع معلومات عنها دون تحيز، ويتم من خلال القيام بالمسح الشامل، الذي يهدف إلى توفير البيانات

والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، كما تم اعتماد المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما طبيعة الدراسة فهي دراسة تطبيقية.

- وسائل جمع البيانات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلي مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والإحصاءات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع سجلات بورصة فلسطين، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين ضمن عينة الدراسة، ومن واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من قبل هذه الشركات خلال الفترة من 2010م وحتى 2016م.

4.2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المسجلة في بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2016م، وذلك وفقاً لسجلات بورصة فلسطين حيث يدرج في بورصة فلسطين سبع شركات تأمين، والجدول رقم (2) يوضح مفردات مجتمع الدراسة.

جدول رقم (2): توزيع مفردات مجتمع الدراسة

م.	اسم الشركة
1	المجموعة الاهلية للتأمين
2	المشرق للتأمين
3	التأمين الوطنية
4	فلسطين للتأمين
5	التكافل الفلسطينية للتأمين
6	ترست العالمية للتأمين
7	العالمية المتحدة للتأمين

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التداول المنشورة من قبل بورصة فلسطين حتى نهاية العام 2016.

4.3 عينة الدراسة

قام الباحث باختيار عينة الدراسة من شركات التأمين التي نشرت تقاريرها المالية حسب الأصول ولمدة سبع سنوات على الأقل خلال الفترة من 2010 ولغاية 2016، وبعد استيفاء الشروط التالية:

1. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 ولغاية 2016م.
 2. مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
 3. توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
 4. عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.
- وقد تم إجراء الدراسة على عينة تتكون من (6) شركات بعد استبعاد شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

4.4 أداة الدراسة

استخدم الباحث بيانات القوائم المالية المنشورة من قبل شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة من 2010م وحتى 2016م، وقد تم تشغيل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف (SPSS. V22).

4.5 الاختبارات التمهيدية

قبل البدء باختبار صحة الفرضيات لابد من التحقق من صحة البيانات وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات التمهيدية جدول رقم (3): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	
328991.06	-19527.7	2189366.5	-257832	14159656	المبالغة في الإهلاك
.368	0.164	.430	0.00	1.46	المبالغة في احتياطات عقود التأمين
0.914	0.999	.219	0.00	1.00	المبالغة في مخصص تدني القيمة
17194103.	9516875	14378368.8	0.00	46064749.32	القيمة السوقية
0.2190	0.299	0.11853	0.07	0.53	نسبة كفاية رأس المال
15.8333	19	7.492	1.00	25.00	عمر الشركة
46914900.	33753160	30575033.6	10929008.00	145947372.00	القيمة الدفترية للأصول

جدول رقم (4) الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة

المتغير	مشرق للتأمين	التأمين الوطنية	فلسطين للتأمين	التكافل الفلسطينية للتأمين	ترست العالمية للتأمين	العالمية المتحدة للتأمين	الوسط الحسابي العام
المبالغة في الإهلاك	-43864.97	-167133.7	-27773.271	13104.11565	2207202.44	-7588.194	328991.0
المبالغة في احتياطات عقود التأمين	0.043	0.142	1.0178	0.2194	0.06263	0.2343	0.286
المبالغة في مخصص تدني القيمة	0.802	0.947	0.919	1	1	0.816	0.914
القيمة السوقية	4362285.	41942728	7435714.	10210211	29585714	9627965.	17194103.0
نسبة كفاية رأس المال	0.302	0.1583	0.15088	0.3632	0.1151	0.224	0.21899
عمر الشركة	22	22	20	8	19	4	15.83
القيمة الدفترية للأصول	20401825.	7581161	33221941.	25480237.	92864534.	33709251.	46914900.

تعتبر المبالغة في تكوين الاحتياطات والمخصصات الفنية قد تحققت اذا كانت قيمة تلك الاحتياطات أو المخصصات أكبر من الاحتياجات المستقبلية لها، ووفقاً لهذه الدراسة وحسب ما تم توضيحه في جدول رقم(1) فتعتبر المبالغة قد تحققت اذا كانت قيمة أي من المتغيرات المستقلة قيمة موجبة سواء تم التعبير عن ذلك بنسبة أو بمبلغ، وبالتالي فان المبالغة ستكون نسبية، وتختلف من متغير الى آخر. ويتضح من الجدول رقم (4) أعلاه أن المتوسط الحسابي لبعض المتغيرات يختلف من شركة الى أخرى، ويتبين أن المبالغة في مخصص تدني القيمة كإحدى طرق إدارة الأرباح كانت أعلى النسب، حيث بلغ المتوسط العام للمبالغة في مخصص تدني القيمة (91.4%) وهذا يعني أن شركات التأمين تقوم بتكوين مخصص تدني للقيمة بأكثر من الاحتياجات المتوقعة وبالتالي التأثير على الأرباح السنوية. كذلك تقوم شركات التأمين بالمبالغة في مخصص احتياطي عقود تأمين ويشمل ذلك المخصص كلاً من احتياطي الأخطار السارية واحتياطي تعويضات تحت التسوية واحتياطي الادعاءات غير المبلغة، وتقوم عادة دائرة التعويضات لدى شركات التأمين بترصيد القيم الخاصة باحتياطي تعويضات تحت التسوية واحتياطي الادعاءات غير المبلغة وتعتمد في ذلك على المعلومات المتوفرة والخبرات السابقة والتقديرات. وقد أظهرت النتائج أن المتوسط العام للمبالغة لإحتياطي عقود التأمين (28.6%) وهذا يشير الى إمكانية استخدام تلك الاحتياطات من قبل شركات التأمين كإحدى طرق إدارة الأرباح والتأثير على الأرباح السنوية، حيث يعتبر كلاً من احتياطي الأخطار السارية واحتياطي تعويضات تحت التسوية من الإحتياطات المسموح بتنزيلها من الدخل الخاضع للضريبة وذلك وفقاً للمادة رقم (8) من قانون ضريبة الدخل رقم (8) لعام 2011، أما المبالغة في الإهلاك فقد أظهرت النتائج بأنها متدنية اذا ما قورنت بالمبالغة في المخصصات والاحتياطات السابقة وهذا يمكن تبريره أن القانون الضريبي في فلسطين يلزم الشركات بطريقة محددة للإهلاك، وكذلك بنسب إهلاك محددة، مما يقلص من إمكانية المبالغة في أقساط الإهلاك.

5. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

5.1: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الاحتياطات السرية على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

وسيتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية.

5.1.1 . اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.332)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على قبول الفرض الصفري والتأكيد بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضاً أن معامل التحديد يساوي (0.024)، وهذا يفسر ما نسبته 2.4% من التغيرات الحادثة في نسبة كفاية رأس المال يرجع إلى المبالغة في الإهلاك ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية منخفضة مما يشير الى عدم صلاحية النموذج للاستخدام. ويمكن أن يعود أن سبب ذلك الى أن قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لعام 2011 يلزم الشركات بنسب اهلاك محددة مما يقلص فرص المبالغة في قسط الإهلاك، ولكن تبقى فرصة تكوين الاحتياطات السرية قائمة لدى شركات التأمين من خلال الاستمرار في استخدامها للأصول بعد التوقف عن اهلاكها، وهذا لا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (عوض وآخرون، 2015).

جدول رقم (5): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(المقدار الثابت)	.222	.018	11.989	.000
احتياطات عقود التأمين	0.000	.000	-1.002	0.332
R-squared	0.000		F-statistic	1.004
Adjusted R ² معامل التحديد المعدل	0.024		Prob(F-statistic)	0.332

5.1.2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.031)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.051)، وهذا يفسر ما نسبته 5.1% من التغيرات الحادثة في نسبة كفاية رأس المال يرجع إلى المبالغة في احتياطات عقود التأمين ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير الى صلاحية النموذج للاستخدام. وهذا يشير الى أن المبالغة في احتياطي تعويضات تحت التسوية، واحتياطي الأخطار السارية واحتياطي ادعاءات غير المبلغ له أثر على الملاءة المالية للشركة. وهذا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (Makee,2005)

جدول رقم (6): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
.000	0.244	.024	.243	(المقدار الثابت)
0.031	2.31	.042	.06	احتياطات عقود التأمين
4.295	F-statistic		0.084	R-squared
0.031	Prob(F-statistic)		0.051	Adjusted R2 معامل التحديد المعدل

5.1.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال بالقوائم المالية الصادرة عن شركات التأمين المدرجة في بورصة.

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.012)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.124)، وهذا يفسر ما نسبته 12.4% من التغيرات الحادثة في نسبة كفاية

رأس المال يرجع إلى المبالغة في مخصصات تدني القيمة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير الى صلاحية النموذج للاستخدام. وهذا يعني أن المبالغة في مخصصات تدني القيمة المرتبطة بالأصول المتداولة وأهمها مخصص الديون المشكوك فيها يؤثر على الملاءة المالية للشركة

جدول رقم (7): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(المقدار الثابت)	0.170	.024	0.244	.000
احتياطات عقود التأمين	0.841	.042	3.921	0.012
R-squared	0.221		F-statistic	4.831
Adjusted R2	0.124		Prob(F-statistic)	0.012

النموذج النهائي.

تم اعداد نموذج انحدار متعدد بين أقوى المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وهي المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة ، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة على نسبة كفاية رأس المال لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد المعدل يساوي (0.053)، وهذا يفسر ما نسبته 5.3% من التغيرات الحادثة في معدل نسبة كفاية رأس المال يرجع إلى المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير على صلاحية النموذج للاستخدام. وتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة Durbin Watson تساوي 1.982 قريبة من (2)، وأيضا قيمة Durbin Watson أكبر من الحد الأعلى والذي يساوي 1.72، والذي يعني لنا عدم وجود المشكلة، وكذلك توزيع الأخطاء للنموذج توزيعيا طبيعيا لان القيمة الاحتمالية لاختبار Jaraue_bera أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وكذلك النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد لان قيمة VIF أقل من (5). وبالتالي يمكن القول بأن شركات التأمين تحتفظ بالاحتياطات السرية لتحقيق الملاءة المالية ولضمان استقرار الشركة، وهذا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (عوض وآخرون، 2015)؛ (Freda Hui, 2014)

جدول رقم (8): يوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد لأثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة على الملاءة المالية مقاسة بنسبة كفاية رأس المال.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
(القيمة الثابتة)	0.046705	0.000	1.563	0.1193	
المبالغة في احتياطات عقود التأمين	-0.073661	0.034	1.50	0.011	1.0002
المبالغة في مخصصات تدني القيمة	0.044721	0.021	2.090	0.0001	1.0002
R-squared	0.083		F-statistic	7.395627	
Adjusted R-squared	0.053620		Prob (F-statistic)	0.013469	
Durbin Watson	1.982		Jaraue_bera	0.193046	

5.2: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر لاستخدام الاحتياطات السرية على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الفرعية التالية:

5.2.1 . اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.599)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على قبول الفرضية والتأكيد على عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.007)، وهذا يفسر ما نسبته (0.7%) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية يرجع إلى المبالغة في الإهلاك ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية منخفضة مما يشير الى عدم صلاحية النموذج للاستخدام. وهذا لا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (عوض وآخرون، 2015).

جدول رقم (9): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة الإهلاك على القيمة السوقية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(المقدار الثابت)	0.170	.024	7.515	.000
المبالغة في الاستهلاكات	0.548	1.053	0.530	0.599
R-squared	0.083		F-statistic	0.281
Adjusted R2	0.007		Prob(F-statistic)	0.599

5.2.2 . اختبار الفرضية الفرعية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.0371)، وهذا يفسر ما نسبته (3.71%) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية يرجع إلى المبالغة في احتياطات عقود التأمين ، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير الى صلاحية النموذج للاستخدام. وبناء على ما تقدم فان شركات التأمين تقوم بالمبالغة في احتياطي عقود التأمين بهدف زيادة الملاءة المالية .

جدول رقم (10): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين على القيمة السوقية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
(المقدار الثابت)	19961411.026	.024	0.244	.000
احتياطات عقود التأمين	7513216.805	.042	2.45	0.001
R-squared	0.051		F-statistic	7.129
Adjusted R2	0.0371		Prob(F-statistic)	0.001

5.2.3 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة

تم اعداد نموذج انحدار بسيط لبيان أثر المبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، فقد تبين لدينا أن القيمة الاحتمالية لمعامل الانحدار تساوي (0.001)، وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد يساوي (0.0573)، وهذا يفسر ما نسبته (5.73%) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية يرجع إلى المبالغة في مخصصات تدني القيمة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير الى صلاحية النموذج للاستخدام.

جدول رقم (11): يوضح نتائج نموذج الانحدار البسيط لأثر المبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
.000	0.338	.044	3681957.3	(المقدار الثابت)
0.001	2.461	.057	14778310	احتياطات عقود التأمين
6.033	F-statistic		0.081	R-squared
0.001	Prob(F-statistic)		0.0573	Adjusted R2معامل التحديد المعدل

النموذج النهائي.

تم اعداد نموذج انحدار متعدد بين أقوى المتغيرات المستقلة التي تؤثر على القيمة السوقية لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وهي المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على رفض الفرضية والتأكيد على وجود أثر ذو دلالة احصائية للمبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تبين أيضا أن معامل التحديد المعدل يساوي (0.4351)، وهذا يفسر ما نسبته (4.351%) من التغيرات الحادثة في القيمة السوقية يرجع إلى المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، وتبين أن قيمة اختبار (F-statistic) للقدرة التنبؤية مرتفعة مما يشير الى صلاحية النموذج للاستخدام. وتبين أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة Durbin Watson تساوي 1.882 قريبة من (2)، وأيضا قيمة Durbin Watson أكبر من الحد الأعلى والذي يساوي 1.72، والذي يعني لنا عدم وجود المشكلة، وكذلك توزيع الأخطاء للنموذج توزيعيا طبيعيا لان القيمة الاحتمالية لاختبار Jaraue_bera أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وكذلك النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد لان قيمة VIF أقل من (5). وبناء على ما تقدم فإن المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة تؤثر على القيمة السوقية للشركة وهذا يتوافق مع ما توصلت اليه دراسة (Athanhaskon & Walker, 2009)

جدول رقم (12): يوضح نتائج نموذج الانحدار المتعدد لأثر المبالغة في احتياطات عقود التأمين و المبالغة في مخصصات تدني القيمة على القيمة السوقية.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	VIF
(القيمة الثابتة)	6290811	9619827	1.563	0.1193	
المبالغة في احتياطي عقود التأمين	14838570	10093267	2.470	0.001	1.005
المبالغة في مخصصات تدني القيمة	-7459488	5178241	2.441	0.000	1.090
R-squared	0.1101		F-statistic	4.711	
Adjusted R-squared	0.4351		Prob (F-statistic)	.001	
Durbin Watson	1.882		Jaraue_bera	0.361	

5.3: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

5.3.1 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال تعزى إلى (عمر الشركة)

لإختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الأهمية الإحصائية للفروق الإحصائية بين فئات الشركات المقسمة حسب عمر الشركة وذلك من خلال استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والذي يستخدم لاختبار الفرق بين ثلاث مجموعات فأكثر. وسيساعد هذا التحليل على إعطاء صورة أوضح اذا كان هناك فروق بين الشركات ضمن العينة في استخدام الاحتياطات السرية تعزى الى عمر الشركة. من النتائج الموضحة في جدول (13) تبين أن القيمة الاحتمالية (Prob.) المقابلة لاختبار "تحليل التباين" لجميع متغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيم f المحسوبة لجميع المتغيرات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.84)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال تعزى إلى (عمر الشركة)

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig. مستوى الدلالة
المبالغة في الإهلاك	بين المجموعات	101429669 88011.	3	33809889960 03	.689	.564
	داخل المجموعات	186383390 780846.	38	49048260731 80		
	الإجمالي	196526357 768857	41			

المبالغة عقود تأمين	بين المجموعات	105.	3	035.	178.	91 1	غير دالة إحصائياً
		7.484	38	197.			
		7.589	41				
المبالغة في مخصص تدني القيمة	بين المجموعات	176.	3	059.	1.24 5	30 7	غير دالة إحصائياً
		1.795	38	047.			
		1.971	41				

قيمة F الجدولية لدرجات حرية (3، 38) عند مستوى دلالة $0.05 = 2.84$

5.3.2 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال تعزى إلى (القيمة الدفترية للأصول)

لإختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار الأهمية الإحصائية للفروق الإحصائية بين فئات الشركات المقسمة حسب القيمة الدفترية للأصول بعد تقسيمها إلى عدة فئات، وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والذي يستخدم لاختبار الفرق بين ثلاث مجموعات فأكثر. وسيساعد هذا التحليل على إعطاء صورة أوضح إذا كان هناك فروق بين الشركات ضمن العينة في استخدام الاحتياطات السرية تعزى إلى القيمة الدفترية لأصول الشركة.

من النتائج الموضحة في جدول (14) تبين أن القيمة الاحتمالية (Prob.) المقابلة لاختبار "تحليل التباين" لجميع متغيرات الدراسة أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) وقيم f المحسوبة لجميع المتغيرات الدراسة أقل من قيمة f الجدولية والتي تساوي (2.84)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال تعزى إلى (القيمة الدفترية للأصول) وهذا لا يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (رمضان، 2013)

جدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في استخدام الاحتياطات السرية ونسبة كفاية رأس المال

مصدر التباين		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig. مستوى الدلالة
المبالغة في الإهلاك	بين المجموعات	812673705615 3.060	3	2031684264038.	.399	.808
	داخل المجموعات	188399620712 704.0	38	5091881640883.		
	الإجمالي	196526357768 857.	41			

غير دالة احصائياً	.095	2.14 1	.357	3	1.426	بين المجموعات	المبالغة عقود تأمين
			.167	38	6.163	داخل المجموعات	
				41	7.589	الإجمالي	
غير دالة احصائياً	.206	1.55 9	.071	3	.284	بين المجموعات	المبالغة في مخصص تدني القيمة
			.046	38	1.687	داخل المجموعات	
				41	1.971	الإجمالي	

قيمة F الجدولية لدرجات حرية (3، 38) عند مستوى دلالة $0.05 = 2.84$

6. النتائج والتوصيات

6.1 النتائج

بعد استعراض نتائج التحليل الإحصائي توصل الباحث إلى ما يلي:

1. تقوم شركات التأمين العاملة في فلسطين بالمبالغة في تكوين مخصصاتها واحتياطياتها الفنية وخاصة مخصص تدني القيمة واحتياطي عقود تأمين في حين كانت المبالغة في الإهلاك محدودة.
2. تمارس شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين إدارة الأرباح وذلك بتكوين الاحتياطات السرية من خلال المبالغة في قيمة المخصصات والاحتياطات الفنية التي تقوم بتكوينها.
3. أظهرت النتائج عدم وجود أثر للمبالغة في الإهلاك على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
4. تبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير للمبالغة في احتياطي عقود التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
5. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير للمبالغة في مخصص تدني القيمة على الملاءة المالية، حيث كلما ازدادت نسبة المبالغة في مخصص تدني القيمة تزداد نسبة كفاية رأس المال لدى شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
6. أظهرت النتائج عدم وجود أثر للمبالغة في الإهلاك على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
7. هناك أثر ذو دلالة إحصائية للمبالغة في احتياطي عقود التأمين على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
8. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للمبالغة في مخصص تدني القيمة على القيمة السوقية لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.
9. أظهرت النتائج أن تأثير الاحتياطات السرية على نسبة كفاية رأس المال لا يختلف باختلاف كل من عمر الشركة والقيمة الدفترية للأصول.

6.2 التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يقدم الباحث التوصيات الآتية:

1. من الضروري قيام شركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين بزيادة الإفصاح في التقارير المالية فيما يتعلق بطرق تكوين المخصصات والاحتياطات الفنية وخاصة مخصص تدني القيمة واحتياطي عقود التأمين، حيث تبين وبمراجعة التقارير المالية عدم قيام بعض الشركات بعرض معلومات تفصيلية حول طريقة تكوين وتقدير تلك المخصصات والاحتياطات.
2. ضرورة قيام الجهة الحكومية المشرفة على شركات التأمين في فلسطين وخاصة هيئة سوق رأس المال الفلسطيني بتفعيل عملية الرقابة ومتابعة طريقة تكوين المخصصات والاحتياطات الفنية وخاصة احتياطي تعويضات تحت التسوية واحتياطي الاخطار السارية واحتياطي الادعاءات غير المبلغة، وأن تعتمد الرقابة على أسس علمية بحيث ينسجم ذلك مع الأسس الاكتوارية في تكوين الاحتياطات، وعدم المبالغة بهدف امكانية استخدام تلك الاحتياطات كطريقة من طرق إدارة الأرباح.
3. على الجهة المشرفة على بورصة فلسطين إلزام شركات التأمين المدرجة داخل البورصة بالتوسع في الإفصاح وتقديم معلومات كافية ضمن تقاريرها المالية المنشورة حول أنواع المخصصات الفنية التي تقوم بتكوينها، وطريقة احتسابها ومدى كفايتها للهدف الذي أنشأت من أجله.
4. ضرورة قيام مدققي الحسابات الخارجيين بالتأكد من دقة احتساب ومدى معقولية القيم التي يتم رصدها سنوياً كمخصص تدني القيمة واحتياطي عقود التأمين، وعليه التدخل لدى الادارة في حالة توصله لقناعة بوجود مبالغة في القيم المرصودة في تلك المخصصات والاحتياطات، كما ويجب الإشارة الى ذلك في تقريره السنوي الموجه لمساهمي الشركة.
5. من الضروري تفعيل نظم الحاكمية لدى شركات التأمين في فلسطين وبما تتضمنه تلك النظم من قواعد وشروط تدعم توفر بيئة مناسبة للحد من الممارسات المبالغ فيها في إدارة الأرباح من قبل المديرين التنفيذيين وبالتالي تقليص فرص الاحتفاظ بالاحتياطات السرية غير المعلنة بالنسبة لكافة مستخدمي التقارير المالية.

المراجع العربية

- أبو عجيلة، عماد محمد (2007)، اثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، 14(3). ص ص: 69-126.
- أحمد، نضال رؤوف. (2013). دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي - دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد (36)، ص ص. 300-320.
- الداعور، جبر؛ ومحمد نواف عابد. (2009). أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)، *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)* المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص 809 - ص 845.
- الرفاعي، سامي و محمد، صلاح خضر. (2010). دراسات في المراجعة، الطبعة الثانية، بدون ناشر، القاهرة.

- رمضان، عماد.(2013). "تأثير حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية من واقع السوق الأردنية، جامعة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20 (3)، ص ص. 1-20
- السعدون، ناجي عبد مخلف.(1987). الاحتياطات السرية في الشركات الخاصة وموقف المشرع العراقي منها، مجلة تنمية الرافدين -العراق، المجلد التاسع، العدد(21) ص ص. 141-119.
- شاهين، علي.عبدالله.(2011). *أداة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية*، دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، النص الكامل للدراسة متاحة على الرابط: <http://site.iugaza.edu.ps/ashaheen1>
- شريقي، طرفة ؛ محمد، رافد.(2008). دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية 30(4)، ص ص. 155-173.
- عبدالله، خالد أمين.(2009). تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- عبدالله، خالد أمين.(2017) محاسبة الشركات الأشخاص والأموال ، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- العبدالله، رياض والحسناوي، ميشيل عقيل، (2006)، العوامل المؤثرة في عملية تمهيد الدخل، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة الصناعية العراقية، المجلة العربية للمحاسبة، 9(1)، ص ص (27-72).
- عوض، أسامة محمد محي الدين ؛ رزق، محمود عبد الفتاح ؛ خيرى، يسري محمد على؛ حسن، زهراء، محمد محمد حسن .(2015). الاحتياطات السرية كأداة لإدارة الأرباح في البنوك بالتطبيق على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد(39)، العدد(2)، ص ص. 215-240.
- فريد ،أميمة فداوي .(2014). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية بمؤشر SBF250 ، المجلة الجامعة، المجلد(1)، العدد(26)، ص ص. 243-276.
- قانون التأمين الفلسطيني رقم 20 لعام 2005.
- قمامي، عبد المالك.(2015). مساهمة شركات التأمين في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر -بسكرة، الجزائر.
- مرعي، ليلي احمد .(2002). تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية للشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسة إدارة الأرباح، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، جامعة القاهرة ، العدد(3) ديسمبر، ص ص (36-73).
- المرياني، مجيد عبد الحسين ؛ الساعدي، علاء عبد الحسين، الشاوي، الهام جعفر.(2015). إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم-دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد(4)، ص ص. 11-31.
- مطر، محمد (2010)، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- النجار، جميل حسن.(2014). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم ، "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة البقاء للدراسات، 17(2)، ص ص. 177-224.
- النجار، جميل حسن.(2016) أثر الاستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسة المالية على القيمة السوقية لمنشآت الأعمال -دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، بحث مقبول للنشر
- هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.(2016). *إحصائيات قطاع التأمين المركز المالي والأداء التشغيلي*.

المراجع الأجنبية:

- Abdel-Azim, Mohamed H. & Ibrahim Awad E. A.(2014). Investigating The Impact of Historical Costing on Real Earnings Management: An Empirical Study, *International Business & Economics Research Journal*, Volume (13), No. (2), PP. 387-400.
- Abed, S, Suwaidan, M,(2012) Governance and Earnings Management, *International Business Research*, vol.(5), Iss: (1), pp:216-225.
- Anony mouse ,(2007), Earnings quality, *Research and Practice in Social Sciences*, Vol. (6), No. (1), pp.1–15.
- Athanhasakon, V. & walker, M.(2009) Earnings Management or Forecast Guidance to Meet Analysts' Expectations, *Accounting and Business Research*, vol. (39), Iss: (1), pp: 3-35.
- Bornemann, S., Kick, T., Memmel, c., Pfingsten, A. (2012). "Are Banks Using Hidden Reserves to Beat Earnings Benchmarks? Evidence From Germany". *Journal of Banking & Finance*. Vol. (36). PP. 2403-2415.
- Bornemann, Sven . Kick , Thomas, Memmel, Christoph . Pfingsten Andreas.(2012). Are Banks Using Hidden Reserves to Beat earnings benchmarks? Evidence from Germany. *Journal of Economics and Finance* ,Vol. (34), PP.308-325.
- Brahler, Gernot ؛ Schmidt Sebastian .(2014). Hidden Reserves Under IFRS – Empirical Insights, *International Review of Management and Business Research*, Vol. (3), Issue.(2), PP.1073-1087 .
- Chen, H, lobo, G & Wang, Y (2011), Effects of Audit Quality: *Contemporary Accounting Research*, vol.(28), Iss: (3), pp:892-925.
- Freda Hui,(2014). Secret Reserves in Banking: A case Study of HSBC, 1967-1995, Full Text Available on www.victoria.ac.nz/sacl/about/events/past-events2/.../6AHIC-98_FINAL_paper.pdf PP.1-23 .
- Ghosh, S. (2010) 'Creative Accounting: A Fraudulent Practice Leading to Corporate Collapse', Hall/Financial Times Press, Harlow.
- Healy, P & Wahlen, J. (1999), A Review of the Earnings Management literature and Implications for Standard Setting ,*Accounting Horizons*, vol. (13), pp: 365-383.
- Karim, A.M., Shaikh, J.M., Hock, O.Y. and Islam, M.R. (2016) 'Creative Accounting: Techniques of Application – An Empirical Study Among Auditors and Accountants of listed Companies in Bangladesh', *Australian Academy of Accounting and Finance Review*, Vol. (2), No. (3), pp.215–245.
- Krstić, J. and M. Đorđević, (2010). Financial Reporting on Intangible Assets: Scope and limitations. Facta Universities series. *Economics and Organization*, Vol.(7),No.(3): 335 – 348.
- Leung, S., Zhao, R. (2001). "Economic Consequences of the Cancellation of Inner Reserves for Hong Kong Banks". *Review of Quantitative Finance and Accounting*. Vol. (17). pp. 45- 62.
- Mckee ,T, (2005), *Earnings Management ,An Executive Perspective*, Mason ,O.H, Thomson .
- Nisha, Nabila.(2016). Secret reserve Accounting: A Critical Review of Bangladesh, *J. Accounting and Finance*, Vol. (6), No. (4), PP.255-277.
- Nobes, C. and Parker, R. (2008) *Comparative International Accounting*, 10th ed., Prentice.
- Penman, S. (2009). Accounting for Intangible Assets: There Is Also an Income Statement," *Abacus* , Vol.(45), No. (3), PP. 358-371.
- Perols J.L and Lougee B.A (2011), The Relation Between Earning Management and Financial Statements Fraud; *Advances in Accounting*, Vol.(1), Iss: (4), p.39-53.
- Ragini, (2012). Corporate Disclosure of Intangibles: A Comparative Study of Practices Among Indian, USA, and Japanese companies. *Research*, Vol.(37), No.(3), PP. 51- 72
- Reitenga, A. & Tearn, M. (2003) Mandatory CEO Retirements, Discretionary Accruals and Corporate Governance Mechanisms, *Journal of Accounting, Auditing and finance*, vol. (18), Iss: (2), pp: 255-280.
- Tahir, Henny Hazliza Mohd ؛ Haron, Rosmawati ؛ Kadri , Mohd Halim ؛ Ibrahim, Muhd Kamil .(2010). Empirical Evidence of Hidden Reserves Movement in Malaysia, *International Conference on Science and Social Research*, December 5 - 7, 2010, Kuala Lumpur, Malaysia.